

في جدلية العلاقة بين الإعلام والثورة

قراءة في واقع الإعلام في تونس قبل وبعد قيام الثورة

The dialectical relationship between media and revolution

Reading of the reality of the media in Tunisia before and after the revolution

ط.د. عبد الرؤوف وشان

كلية الإعلام والاتصال-قسم الاتصال-جامعة الجزائر 03

abderraoufouchene19@gmail.com

الملخص:

لقد احتل الإعلام موقعا بارزا كمؤثر فعال في مختلف القضايا السياسية والاجتماعية الراهنة؛ من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة للولوج إلى حيثيات الفضاء الإعلامي في تونس قبل الثورة، وتقديم حوصلة لأهم القيود الممارسة على هذا الأخير، وكذا البحث في علاقة الثورة التونسية بالإعلام الرقمي الذي لعب دوراً فاعلاً في دعمها، إذ خلصت الدراسة إلى أن الإعلام يوفر فضاء إلكتروني تواصلية يسمح باستقطاب المواطن وإشراكه في مجمل الحياة السياسية، وهو ما أثر في تراتبية المشهد الإعلامي في تونس شكلاً ومضموناً بعد قيام الثورة التونسية ودفع إلى مزيد من الإنفتاح والحرية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام؛ الإعلام الرقمي؛ الثورة؛ تونس.

Résumé :

L'influence des médias a pris une place considérable sur différentes affaires d'actualité (politiques et sociales). Sur ce fondement cette étude se poursuit à la recherche des détails dans l'espace médiatique en Tunisie avant la révolution, présenter les différentes censures pratiqué sur les médias et la relation de la révolution tunisienne avec les médias électronique, qui ont joué un rôle très important à sa soutenance, ce qui a influencé le paysage médiatique en Tunisie après la révolution, ce qui a permis de provoquer plus de liberté et d'ouverture médiatique.

Mots clés : médias/nouveaux médias/la révolution/Tunisie.

شكلت الثورة التونسية قطيعة بين منظومة قديمة وأخرى حديثة، إذ تبنت تغيير السلطة عبر تحديد النظام الاستبدادي السابق وبناء نظام ديمقراطي مدني (لا يزال قيد التشكل)، كما أثرت تطورات الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتسارعها ما بعد إسقاط نظام بن علي؛ على المشهد الإعلامي المحلي ودفعت به للتحويل من التضييق والتقييد نتيجة تعرض وسائل الإعلام في تونس خلال تلك الفترة لمضايقات النخب السياسية والاقتصادية، إذ منع الرأي والمعلومة من التداول وفرضت عليه القيود، ليشهد الإعلام حركية واسعة بعد قيام الثورة حيث انتقل نحو ما بات يعرف بالإنفتاح الاعلامي، والذي وفر في هذا السياق حرية نسبية لوسائل الإعلام التونسية.

إن القول الغالب في توصيف الحدث التونسي يجادل في الدور البارز للإعلام -خاصة الرقمي- في إسقاط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، و تثبت ودعم الحالة الثورية، على اعتبار أن الإعلام اليوم أضحي يقوم بالعديد من الأدوار السياسية ويرافق مراحل التحول الديمقراطي في شتى بلدان العالم، نتيجة لارتفاع نسقه الوظيفي وتأثيراته في خضم ثورة التكنولوجيا والتطور الحاصل في وسائل الإعلام.

استناداً لهذا التطور انتقل العالم من طور "العالم قرية صغيرة" والذي أشار إليه "مارشال ماكluhan" في ستينيات القرن الماضي، إلى رؤية أخرى تُشبه عالم اليوم بالكمبيوتر الصغير، من هذا المنطلق واكبت وسائل الإعلام مختلف التطورات والتعقيدات من قبيل الثورات؛ كما نشأ ما يسمى بالإعلام الرقمي كنتاج للتزاوج ما بين تكنولوجيات الاتصال والبت الجديدة والتقليدية مع الكمبيوتر وشبكاته، ليعزز مكانة الإعلام بشكل عام، ويجعل منه أكثر فعالية مما مضى، حيث أضحت وسائل الإعلام تقدم للمواطنين ما تتطلبه عملية الاتصال والتعبئة، كما تتيح لهم التعبير عن آرائهم بما يسهم في تكريس الديمقراطية السياسية، هذا ما يؤكد Jean-Marie Cottret بقوله: "تعد وسائل الإعلام في عصر الديمقراطية الجماهيرية الرابطة الأساسية بين الحاكم والمحكوم".¹

من هذا المنظور تركز إشكالية الدراسة حول واقع الإعلام قبل وبعد الثورة التونسية، بما أن الإعلام يرتبط عضوياً بالنظام السياسي، إذ يتشكل مشهده وفق المؤشرات الديمقراطية للبلد، ويتراجع أدائه في ظل التضييق الذي قد تمارسه الأنظمة التسلطية، وبذلك فإن هذه الدراسة تسعى للخوض في جدلية الإعلام والثورة في تونس بالإتكاء على وضعية، واقع وأدوار الإعلام قبل وبعد قيام الثورة التونسية.

ضمن السياق السابق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال أساسي مفاده:

- كيف هي وضعية الإعلام في تونس وأدواره قبل وبعد الثورة؟

تعالج الورقة البحثية هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً- الفضاء الإعلامي في تونس قبل الثورة (بين القمع والاحتكار)

ثانياً- الثورة التونسية والإعلام الرقمي

ثالثاً- المشهد الإعلامي في تونس بعد سقوط نظام بن علي

أهمية الدراسة:

- برزت في السنوات الأخيرة مجموعة أحداث لعل أبرزها ما عرف بثورات الربيع العربي، وانتقل النقاش إلى الدور الذي لعبه الإعلام فيها وكيف عالجه، لذا تسعى الدراسة لبيان أهمية هذا الشق.
- تفيد هذه الدراسة الباحثين والمهتمين في التعرف على أهمية الإعلام، وواقعه قبل الثورة التونسية بالانساق مع دوره في ذات الحدث.

أهداف الدراسة:

- رصد وتحليل الفروقات التي شهدتها الفضاء الإعلامي في تونس قبل وبعد قيام الثورة، وتوضيح دور الإعلام في الحراك ومكتسباته بعد إسقاط نظام بن علي.
- تسليط الضوء على طبيعة دور وسائل الإعلام في الديمقراطية، وارتباطها بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل فيه.

1- الفضاء الإعلامي في تونس قبل الثورة (بين القمع والاحتكار)

يشير فريديريك سبيرت Fred S. Sieber أحد مؤلفي كتاب "أربع نظريات في الصحافة" Four Theories of the Press والذي وضع الإطار النظري لما جاء بعده من دراسات إعلامية خاصة في مجال الاتصال السياسي؛ إلى أن: "الإعلام يتخذ دائماً شكل ولون البنى الاجتماعية والسياسية التي يتحرك في إطارها"².

إن الإعلام في تونس قبل الثورة سواء المرئي منه أو الإذاعي أو المطبوع أو الإلكتروني، كان خاضعاً كلياً لسياسة الحكومة وتوجيهاتها المستمرة. وكانت ملكية وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، تنتزع بين الدولة والحزب الحاكم وعائلة الرئيس والمقربين منه بشكل أو بآخر. وعلى الرغم من الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة المرصودة لوسائل الإعلام الرسمية، إلا أنها لم تحظ بتأثير واسع في أوساط الرأي العام،

فقد أفقدتها سياسات الحكومة على أرض الواقع ثقة الناس، وسلبتها قدرا كبيرا من المصداقية. ودفعها ارتباطها العضوي بالنظام الحاكم والتزامها بالامشروط بأجندته السياسية إلى تجاهل الثورة في بدايتها تجاهلا كاملا وكأنها كانت تحدث في بلد غير تونس.³

1-1 القيود الإدارية والإجرائية:

لقد اقتصر ما كان يوصف بالإعلام المستقل على عدد محدود من صحف المعارضة التي كان بقاؤها رهناً بمجهودات مناضلي تلك الأحزاب، وبما أنها لم تكن جزءا من المنظومة الإعلامية الرسمية، فقد كانت محرومة من الدعم الحكومي ومن التمويل العمومي بمختلف أشكاله كما، كانت عرضةً للإيقاف المتكرر أو السحب من أكشاك التوزيع كلما أقدمت على نشر ما يمكن أن تعتبره الحكومة نقدا لها أو نقلا لما لا ينبغي للمواطن أن يطلع عليه، لهذه الأسباب لم يكن حضور الإعلام المستقل في مرحلة ما قبل الثورة بارزا ولم يكن تأثيره يتجاوز دائرة ضيقة من النخب من مناضلي الأحزاب المعارضة وناشطي منظمات المجتمع المدني.⁴ وعلى العموم يمكن القول أن نظام بن علي قد أغلق الإعلام وسيطر على كل مكوناته أما الصحف الثلاث : "الموقف"، "الطريق الجديد"، و"مواطنون" والتي ظلت بعيدة عن سيطرته؛ فقد عمد إلى تعطيلها ومصادرة بعض أعدادها تارةً، وغلق أبواب الإشهار أمامها وتتبعها أمنيا وقضائيا تارةً أخرى.⁵

لقد تم احتكار وسائل الإعلام ووصل القمع لحرية التعبير والصحافة إلى درجة أنه ما انفك الرئيس السابق "بن علي" منذ العام 1998؛ يرتبضمن العشرة الأوائل من رؤساء دول وحكومات العالم في مجال معاداة حرية الصحافة. و صنفت تونس ضمن المجموعة الأخيرة من دول العالم التي تمثل المنطقة السوداء في خارطة أوضاع حرية الصحافة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد طُردت جمعية مديري الصحف التونسية من الجمعية العالمية لمديري الصحف (1997)، وجُمِدت عضوية الجمعية التونسية للصحفيين في الفدرالية الدولية للصحفيين (مارس 2004) لنفس السبب وهو الإخلال بواجب الدفاع عن حرية الصحافة وكرامة الصحفيين في تونس، والتواطؤ مع الديكتاتورية في انتهاكهما.⁶ وقد أشارت في هذا الصدد وثائق "ويكيليكس" المسربة إلى أن: "الصحف التي تسيطر عليها الحكومة التونسية كثيرا ما تهاجم نشطاء المجتمع المدني الذين يشاركون في نشاطات السفارات وتصفهم بالخونة، وفي بعض الأحيان يقوم البوليس بالزني الرسمي بشتى إهانة هؤلاء الصحفيين".⁷

1-2 القيود التشريعية:

إن النصوص القانونية في زمن النظام السابق وتحديدًا القانون الصادر في 7 ماي 1990؛ المتعلق بمؤسستي الإذاعة والتلفزيون التونسية وقانون 4 جوان 2007 الذي عدل القانون السابق، كلاهما لا يتضمن مفهوماً واضحاً لمصطلح المرفق العام في القطاع السمعي والبصري بل يجعل من النظام وأجهزته الأمنية رقيباً على الرسالة الإعلامية،⁸ كما أن قانون الصحافة للعام 1975 (قانون 32-75) الذي ينظم بشكل أساسي عمل وسائل الإعلام المطبوعة، والذي خضع إلى عدد من التعديلات في السنوات 1988، 2001، 1993 و 2006، لم يهتم بإتاحة المزيد من الحرية، إذ تضمن عدداً من الإصلاحات هدفت إلى تعزيز السيطرة السياسية على الإعلام. وبموجب هذا القانون فُرضت العديد من العقوبات المادية والمالية على الصحفيين الذين تجرؤوا -حسب منظور النظام السابق- على تجاوز "الخطوط الحمراء للدولة" بدعوى حماية "أمن الدولة الداخلي والخارجي" و "النظام العام"، حيث طبقت وزارة الداخلية العقوبات بشكل تعسفي، وساهمت الصياغة الغامضة للقانون في تكميم الإعلام تماماً.⁹ وتجدر الإشارة إلى أن هذه الضغوط على حرية الإعلام لم تقف وحسب عند حدود الضغوط الناجمة عن القيود التشريعية أو التدابير المتخذة من طرف الحكومة وأجهزتها الأمنية على وجه الخصوص سواء في ملاحقة المشتغلين بالإعلام أو تعرضهم لاعتداءات بل شملت محاولة منعهم من أداء واجبهم المهني عن طريق عرقلة حصولهم على المعلومات أو وصولهم إلى مسرح الأحداث.¹⁰ إذ كانت أجهزة الأمن تراقب البريد الإلكتروني وتمنع صفحات الويب، حيث لم تعد وسائل الإعلام السلطوي تلفت انتباه أحد بما في ذلك أعضاء الحزب الحاكم. فلقد عرف قانون الصحافة خاصة في فصوله 50-51 قيوداً قانونية ارتكزت على معاقبة الصحفيين بتهمة الإدعاء ونشر الأخبار الزائفة، حيث يعتبر هذا الفصل من أكثر النصوص القانونية استعمالاً من أجل التضييق على الحريات، وكنّا نتاج لذلك اعتقل الدكتور منصف المرزوقي رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان في 1994 بتهمة نشر أخبار زائفة والإدعاء على هيئات قضائية.¹¹

1-3 قيود حرية التعبير:

يعتبر مبدأ حقوق وحريات الأفراد، أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية باعتباره يحتوي على معظم المبادئ الأخرى، وفي التجربة التونسية بالرغم من ضخامة النصوص والمعاهدات الموقعة لحماية حريات وحقوق الأفراد إلا أن الواقع المعاش لا يترجم كل تلك المواثيق. والدليل على ذلك القيود المفروضة على حقوق التعبير وحرية الصحافة، مثل اشتراط إرسال الناشر نسخة من الصحيفة أو المجلة للنائب العام لوزارة الثقافة قبل التوزيع، وكذا اشتراط الحصول على تصريح قبل توزيع أية إصدارات أجنبية.¹² واستدلّ

على هذا الحكم نجد أن قناة الجزيرة الفضائية كانت ممنوعة في تونس لسنوات طويلة، ولكن "المواطن الصحفي" سد الفراغ بعض الشيء، إذ أن هذه القناة لم تحصل على سبق صحفي في انتفاضة تونس ولكنها سبقت غيرها في الوقوف مع نبض الشارع وانحازت لمطالب المحتجين، ومع اشتداد المظاهرات دخلت في موجة إخبارية مفتوحة تستقبل صور وأخبار تونس عبر الأنترنت وتشرها.¹³

لقد ترتب على هذا الوضع أن حقوق المواطنين والحريات في تونس كانت مهضومة نتيجة الإجراءات التعسفية المتخذة من قبل الدولة، فلا مجال للاختلاف أو التعبير الحر لوسائل الإعلام الخاصة أو العامة حسب شهادة الكثير من مناصلي منظمات المجتمع المدني والأحزاب المعارضة والصحفيين.¹⁴ فبالرغم من جملة الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدتها مختلف المناطق التونسية وأهميتها، إلا أن الإعلام الرسمي التونسي قابل هذه الاحتجاجات بالتعتيم عما يحدث ومنع الصحفيين التونسيين من تغطية ما يجري في البلاد (في الفترة ما بين 17 ديسمبر 2010 و الفاتح من جانفي 2011)، حيث حاولت السلطات حجب المعلومات وتحويلها من قبل الإعلام الرسمي التونسي إثر الأحداث التي اكتسحت البلاد وذلك بوصف تلك الأحداث بأعمال إرهاب وتخريب من طرف عصابات.¹⁵

وكخلاصة لما سبق يمكن القول بأن الإعلام في فترة ما قبل الثورة كان يعمل في مناخ انعدمت فيه الحريات بسبب تدخل الدولة في جميع أمور المواطن حيث لم يكن هناك تطبيق لرؤيا المواطن الفاعل، وبالتالي لم تكن هناك سلطة رابعة أو مراقبة وكانت جميع أدوات الإعلام ووسائله ملكاً للنظام السابق، وتعمل وفق أجندات سياسية معينة، ولكن بعد الثورة بدأنا نرى مشهدا إعلاميا متنوع الأشكال، متعدد المشارب والمؤسسات والتوجهات، يكاد يترجم التوجهات الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمواطن التونسي.¹⁶

1-4 المنظومة الإعلامية في تونس في ظل نظام استبدادي:

لقد فصل "الكتاب الأسود منظومة الدعاية تحت حكم بن علي" الصادر عن رئاسة الجمهورية التونسية في المشهد الإعلامي التونسي خلال فترة حكم النظام السابق (بن علي) بشكل خاص، حيث أكد على استخدام النظام السابق للتضليل الذي اتخذ أسلوبا ممنهجاً ومنظماً ضمن ترسانة مؤسسات إعلامية انصاعت لنظام دكتاتوري لعب دورا أساسيا في دعم الأخبار الزائفة وتلوين الفضاء العام وإعاقة ظهور صحافة حرة، ويشير هذا الكتاب إلى سطوة سلطة الرقيب (دائرة الإعلام برئاسة الجمهورية ومن يعمل تحت إمرتها) الذي دعم نجاح هذه السياسة التضليلية عبر مستويين هما:

(1) مستوى الخبر: من خلال الهيمنة على مصادره ووسائل نشره.

(2) مستوى العاملين في القطاع: من خلال تواطؤ عدد منهم مع هذا الرقيب.¹⁷

وما يلاحظ كذلك في المشهد الاعلامي التونسي تلك الحملات الإعلامية الموجهة التي جاءت بغرض بقاء "بن علي" رئيسا لتونس مدى الحياة، حيث حاولت التمهيد إلى تعديلات دستورية، تكفل له إزالة العوائق التي تحول دون ترشحه لولاية سادسة،¹⁸ وكانت السلطات التونسية في 16 جويلية 2010؛ قد صادرت جريدة "الموقف الأسبوعية" التي يصدرها "الحزب الديمقراطي التقدمي المعارض" دون تقديم أي مبرر ودون صدور إذن قضائي،¹⁹ بعد أن كشفت الصحيفة عن احتمالات تعديل الدستور من أجل السماح للرئيس "بن علي" بترشيح نفسه لفترة رئاسية جديدة في عام 2014.²⁰

لقد كانت الصحافة كلها تقريبا تابعة للدولة وللحزب الحاكم تمجد أعمالها، ولا تغطي سوى تحركات الرئيس وطاقمه الحكومي والوزاري وأنشطتهم الرسمية وسفرياتهم، كما مارست الدعاية لما يسمى بالإنجازات الاجتماعية والتطور الاقتصادي والنهضة الحداثية التي تعرفها البلاد²¹، حيث لم يكن نظام الحكم المستبد قادرا على الاستمرار من دون تسخير آلة إعلامية ضخمة تسهر على الترويج للرئيس، لتتباري العديد من الصحف والمجلات في التمجيد له، و تتنافس على نشر نصيب الأخبار المتعلقة بالنشاط الرئاسي ضمن جملة الحيز الزمني المتاح أمام النشرات الإخبارية السمعية البصرية، حيث لم يصادف أن تَغيب الرئيس في نشرة إخبارية عن مراسم الافتتاح.²² كما أن هذا الأخير (الرئيس) قد أعلن مرارا وتكرارا، تعهده بتطوير الأنترنت، في الوقت الذي حُجبت فيه عديد المواقع وتعرض الكثير من الشباب ممن يتصفح الشبكة للتحرش والاعتقال والتعذيب وأحكام السجن المشددة بعد محاكمات ظالمة. وعادة ما يقوم الرئيس بن علي والصحافة التابعة للدولة باتهام المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين بـ "الخيانة" و"العمالة لجهات أجنبية".²³

2- الثورة التونسية والإعلام الرقمي:

لقد كان الرئيس المخلوع "بن علي" يكنى بـ "عدو الأنترنت" كما سماه الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" Barack Obama، حيث كان النظام السابق يراقب كل شيء ويتحرى عن ما يزعم أنه تهديد لأمنه ومصالحه، وكان النظام يجند آلاف المهندسين إضافة إلى الرقابة الأوتوماتيكية وإغلاق عديد المواقع باستعمال أرقى البرامج لإحكام السيطرة على الشبكة.²⁴ حيث قدر عدد أفراد بوليس الأنترنت بأكثر من 600 فرد.²⁵ ثم فيما بعد تم رفع القيود على اليوتيوب YouTube والفيسبوك Facebook الذي كان يطلق عليه التونسيون 404 ولم يكن هذا الإجراء سوى محاولة من "نظام بن علي" في آخر أيامه لإنقاذ الوضع عبر التنازلات التي قدمها والتي قبلت بالرفض.²⁶

تأسيساً لما سبق يجدر القول أن الوضع السياسي المتأزم وغياب الحريات قد دفع بالعديد من النشطاء الشباب إلى توظيف المجال العام الافتراضي هروباً من الفضاء العام السياسي الفعلي المقيد بالعوائق الأمنية القمعية والسياسية والقانونية والإدارية والمطاردة من قبل عديد أجهزة الرقابة القمعية الشرسة.²⁷ خاصة وأنّ الشباب التونسي من أكثر الشباب العربي تعليماً وتثقيفاً، ومن أكثره تعاطياً مع شبكات الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، فلقد قدرت بعض الدراسات عدد مستخدمي الأنترنت في تونس سنة 2010 بما يربو عن 3.5 مليون ونصف من أصل 10 ملايين هم عدد سكان تونس.²⁸

لقد لعب الإعلام دوراً بارزاً في الثورة التونسية إلى الحد الذي اعتبر فيه بعض المحللين الثورة التونسية ثورة إعلامية.²⁹ رغم أن هذا الرأي لا يحمل نصيباً كبيراً من الوجاهة، فالإعلام ساعد الشباب على التعبئة للثورة وضمان شروطها واستمراريتها، لكن الاعتصامات والمظاهرات هي التي شكلت معالم الثورة وحركيتها.

إذ إن التقنيات الحديثة لم تنتج بمفردها الانفجار المتولد يوم 14 جانفي في تونس؛ فانعدام الديمقراطية وارتفاع نسبة البطالة وتطويق الحريات واحتكار أصهار الرئيس زين العابدين بن علي لجميع المؤسسات الاقتصادية (بنوك، شركات، معامل، أراضي فلاحية، موانئ) وانتشار الفساد والمحسوبية كانت عوامل مهمة في صنع الحدث³⁰، والجدير بالذكر أنه في بداية الثورة التونسية كانت قناة الجزيرة هي القناة العربية الوحيدة التي تتبّع الأحداث دقيقة بدقيقة، كما غطت هروب الرئيس التونسي بن علي، وقبل هذا كله لعبت القناة دوراً مؤثراً في بقاء الثورة مشتعلة من خلال بث مقاطع الفيديو ورسائل الفيديو حيث انحازت بشكل واضح وصريح إلى جانب الثوار الذين اعتبروها صوتهم المعبر عنهم.³¹ ومع ذلك، لا يمكن البت بأن لوسائل الإعلام الفضائي دوراً حاسماً في مجرى أحداث جميع الثورات من دون استثناء، خاصة على ضوء الأحداث في سورية اليوم. ولكن بغض النظر عن مسألة فائدة وسائل الإعلام أو قيمتها الإستراتيجية الدقيقة في تعبئة وتقرير مصير الانتفاضات، لابد من الإقرار أن التغطية المباشرة للأحداث وبثها عبر شبكات الأنترنت أو على التلفاز، بالإضافة إلى مشاهد الفيديو التي تلتقط عبر الهواتف النقالة؛ ساهمت في نقل مختلف خطابات الثورات وشعاراتها إلى المجتمع الدولي، كما نجحت في جذب جمهور واسع من المشاهدين في كافة أنحاء العالم إلى قلب الثورات.³²

وبالتالي يعتبر حصر ثورة تونس في بعد واحد -هو البعد التقني و"الأنترناتي"-؛ قصوراً في النظر إلى الحوادث التي جرت، فالثورة عادة فعل سياسي بامتياز يتطلب وعياً سياسياً حاداً يكون بمنزلة اليقظة الدائمة والاستعداد لاستنفار عام.³³

ومما لا يجب إغفاله في هذا السياق هو أن الثورة التونسية قد قامت في فضاء سياسي تفرد بكونه موحدا بواسطة بيئة إعلامية عبر قومية. إذ تفاعلت وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفايسبوك Facebook والتويتر Twitter مع وسائل إعلامية إذاعية ومطبوعة وتلفزيونية تقليدية مثل القنوات الفضائية، وأوجدت مساحة إعلامية مشتركة ومتكاملة بصورة استثنائية ومؤثرة، ومجموعة مشتركة من القضايا السياسية الأساسية التي صنعت؛ حسا مشتركا بالانتماء أضفى مدلولاً متميزاً إلى الاحتجاجات التي تجلت للعيان.³⁴ ومعنى ذلك أن الأمر يتعلق بنوع جديد من الثورات الإنسانية، ولدتها آليات التشبيك الثقافية والتكنولوجية العالمية الجديدة، حيث لا تحتاج الحركات الثورية كي تحقق أهدافها إلى زعماء أو أحزاب أو نظريات، لأنها تتحرك في إطار مجتمعات وهويات وربما أوطان افتراضية.³⁵

فلقد تميزت تونس بارتفاع نسبة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي التي هي الأعلى بين شباب الدول المجاورة، فخلال شهر جانفي 2011 بلغ عدد مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" نحو 19.09% من مجموع السكان، وبلغت نسبة الشباب مستخدمي الموقع الذين تتراوح أعمارهم من 17-44 سنة ما يقارب 87% من مجموع المستخدمين.³⁶ إذ لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي وإلى المدونات للتواصل مع بعضهم بعضاً، وللتعبير عن عدم رضاهم عن الأوضاع القائمة وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية بشكل عام والنظام التونسي خصوصاً على شعوبها لعقود طويلة.³⁷

وهو ما يوضح أهمية ودور هذا الوسيط التواصل الذي تحول إلى تقنية ثورية بامتياز. فالفايسبوك مميزات عديدة جعلته الوسيط الأفضل بالنسبة إلى الثوار والمساعد الأساسي في تحريك ثوراتهم حيث يجعل من كل مشترك متلقياً للخبر وصانعاً له في نفس الوقت. ويوفر نقل الخبر بسرعة فائقة وأنية مع إمكانية التفاعل معه و التعليق عليه، بالإضافة إلى تبادل الرسائل و الأفكار و الآراء، فالحدث الذي يحصل في الشارع لا يحتاج إلاّ لبضع دقائق كي يصبح محورا نقاشيا مدعماً بالصور والفيديوهات والبيانات والتصريحات لتتوالى بعدها ردود الأفعال والتعليقات والاقتراحات والدعوات إلى الاحتجاج والتظاهر، ومن ثم ينتقل النقاش " الافتراضي " إلى " الواقعي " بعد تحديد الزمان والمكان. كما ألغت هذه الميزة الحواجز الزمانية والمكانية والجغرافية، وجعلت من الفضاء الإلكتروني فضاءً مشتركاً للحوار رغم اختلاف الأمكنة والأزمنة.³⁸ كما لم تخل الروح الشبابية من توجيه رسائل من خلال النكت السياسية اللاذعة ورسم الصور الكاريكاتورية المعبرة والمرفقة بتعليقات ساخرة.³⁹ لكن بالرغم من أن الفايسبوك وشتى أشكال شبكات التواصل الاجتماعي قد أسهمت بقوة في تحريك الاحتجاجات والتحفيز على التغيير، وشكلت أداة ضغط نفسية رهيبية على النخب الحاكمة؛ فإنه لا يمكن الإقرار بأن ثمة علاقة سببية من نوع ما بين الحركات

الجماهيرية والتقنيات الإعلامية الجديدة، أو الجزم بأن هذه الشبكات الإعلامية هي التي ولدت بشكل مباشر هذا الحراك الذي عاشته تونس، وبأنه لولاها لما نشأت الثورة واتسع مداها⁴⁰. لكن من الجدير الإقرار بأن الإعلام الإلكتروني اليوم يعد نظاما عكسيا لنظام إعلامي قديم، يستند إلى جانب وفير من القواعد والضوابط والقوانين التي تحكم مجاله وتراقب توازنه، فالحرية النسبية للإعلام التقليدي تقابلها اليوم حرية مطلقة تسري وسط فضاء تواصلية ومعرفي كبير⁴¹.

ولعل أكثر ما يثير الانتباه في الثورة التونسية هو مؤسسة الفيسبوك إن صح التعبير، وهذا بالمعنى الوظيفي للكلمة وليس البنائي، كدلالة على الاستخدام المكثف لمختلف الوسائط والتطبيقات الاتصالية الجديدة، أو كما سماها الدكتور رشا عبد الله بـ "الجمهورية الديمقراطية للأنترنت"، هذه الجمهورية أو المؤسسة الافتراضية التي انخرط فيها كل الشباب المتعلم والمتقن من كامل المحافظات والبلاد للتعبير عن مدى سخطهم وتذمرهم من الأوضاع المزرية التي عايشوها من جهة، وكذا حالة القيد المفروضة عليهم من طرف النظام البوليسي إذا ما انخرطوا في جمعيات وحركات طلابية واقعية من جهة أخرى. وقد تميز الفيسبوك في تونس بطابع الانسجام والتنسيق، ويبرز هذا الانسجام في انتظامه على شكل مجموعات اخبارية بلغ عدد أعضائها مئات الآلاف ومنها مجموعة (Ma Tunisie) التي تجاوز عدد أعضائها 650 ألف ناشط، فضلا عن انتظام صفحات الفيسبوك في شكل مجموعات لنشر أخبار الثورة بشكل منظم، وتزويد مختلف شبكات العالم بتطورات الأوضاع في البلاد، على غرار وكالة "أنباء تحركات الشارع التونسي"⁴². فلقد لعب الإعلام بشكل عام والإعلام الإلكتروني بشكل خاص دورا هاما في التخطيط والدعوة للاحتجاجات السياسية، فكان له دور واضح في تعميق الوعي والتغيير السياسي، وأداة أساسية للحشد والتعبئة السياسية⁴³.

ونتيجة لما ورد يمكن الانتهاء إلى أن "الفيسبوك" و "التويتر" و "اليوتيوب" قد طرحت على النظام التونسي السابق تحديا كبيرا غير مسبوق، وهو تحدي تطوير إعلامها وتخليصه من أغلال الرقابة التي تطوقه، وإكسابه المزيد من المصداقية والموضوعية وإخضاعه إلى قانون الاحترافية والمهنية الحقة، لبروز جيل جديد من وسائل الإعلام المعاصرة في خضم عصر الأنترنت، وهو ما يفرض إعادة حسابات الأنظمة في مواجهة هذه الوسيلة التي فتحت نافذة للإعلامها، يصعب على الحكومات السيطرة على تدفق الضوء منها⁴⁴.

فلقد أصبح للإعلام دور جديد أسهم من خلاله في مسارات الثورة، وذلك للأسباب التالية:

(1) تراجع قدرة الدولة على ضبط حركة المعلومات داخل حدودها، بل إن مفهوم الحدود في حد ذاته قد تغير فالحدود بمعناها الجغرافي والسياسي أضحت أمرا وهميا بالنسبة إلى مستخدمي وسائل الإعلام الالكتروني، ولم يعد ثمة ما يدعو إلى الوقوف عندها أو إيلائها أية أهمية.

(2) تراجع فعالية الأطر القانونية والإجراءات الإدارية التي كانت ولا تزال تنظم وتضبط عمل وسائل الإعلام التقليدية من إذاعة وتلفزيون وصحافة مطبوعة. فقد فقدت تلك الأطر كثيرا من جدواها العملية في عالم يتربط افتراضيا ويتواصل فوراً ويستخدم تكنولوجيات متجددة باستمرار ومتاحة لعدد غير مسبوق من المستخدمين.

(3) لم تعد الميزانيات الضخمة التي تسخرها الدولة لتشغيل وإدارة المؤسسات الإعلامية ضرورية ولا مطلوبة في عصر ثورة المعلومات التي يسودها الإعلام الجديد بصيغته المختلفة ووسائله المتعددة في جمع الأخبار وتوزيعها. فالكلفة لم تعد باهظة، وبيروقراطية الدولة وأجهزتها التنظيمية لم يعد لها حاجة، لأن كل مواطن يملك جهاز كمبيوتر مرتبط بالإنترنت أو هاتفاً جوالاً بإمكانه اليوم أن يمارس من خلاله دور الصحفي، وقد برز ذلك بوضوح في ثورة تونس، لا سيما في ظل التضيق على عمل القنوات التلفزيونية الفضائية ومنع الكثير منها من دخول البلاد ونقل الأحداث.

(4) التطور الأبرز في هذا السياق هو تقلص الفوارق، وذوبان الحدود بين العالم الافتراضي وعالم الواقع، فقد انتقت المسافة التي كانت تفصل بين من يمارس السياسة في أطرها التقليدية، ومن يستخدم وسائل الإعلام الالكترونية لجمع المعلومات وتوسيع دائرة انتشارها، حيث أضحى تأثيرها يفوق تأثير الكثير من القوى السياسية التقليدية في إحداث التغيير كما بدا واضحاً في ثورة تونس.⁴⁵

لقد أصبح الإعلام الإلكتروني منبرا سياسيا هاما، يركن إليه العديد من الأشخاص وتستعمله الكثير من الحركات المطالبة بضرورة التغيير وحتميته خاصة الثورة التونسية التي رفعت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، حيث لعبت وسائل الإعلام دورا في إنكائها وتنسيق الجهود بين الجهات الفاعلة وتعبئتها.⁴⁶ فأمام عجز الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عن أداء أدوارها المتمثلة في التعبئة بسبب تضيق النظام الحاكم من جهة، وغياب الديمقراطية الداخلية من جهة أخرى؛ عم نفور المواطنين منها، لذلك استطاعت الوسائط الحديثة أن تحل محلها، إذ لعبت دورا في الحراك السياسي والاجتماعي... وأسهمت بشكل كبير في نقل الوقائع الميدانية بشكل مباشر، ولأن الشباب هم الكتلة السكانية الأكبر والأكثر شعورا بالحرمان النسبي والأكثر قدرة على التواصل والحركة؛ فلم يكن مستغربا أن يكونوا في طليعة المحتجين.⁴⁷

فالإعلام من هذه الزاوية (الثورة) لم يعد وسيلة للترفيه فقط أو نشر الأخبار بل أصبح عاملاً مفعلاً للثورات والربيع العربي، ولعل أبرز مثال على ذلك دور الفضائيات ووسائل الإعلام الإلكتروني فيها، كما أن الإعلام يساهم في تحقيق التنمية المستدامة (Développement durable) ويطلق خبراء الإعلام على هذا الدور للإعلام باسم الهندسة الاجتماعية للإعلام الجماهيري.⁴⁸

عموماً، يمكن القول أن الإعلام بمثابة دعامة أساسية لأي حراك ثوري، إذ تعمل وسائطه بالموازاة مع التحركات الميدانية للمحتجين لغرض حشدهم وتوعيتهم، وكذا خلق فضاء حوار بين الشباب يناقش المطالب الثورية وسبل تحقيقها، وبذلك يمكن القول أن قيام الثورة يتطلب رغبة شعبية في التغيير، كما يستدعي الاهتمام بالإعلام لدعم هذه الأخيرة.

3- المشهد الإعلامي في تونس بعد سقوط نظام بن علي:

لقد انتزع الشعب التونسي بثورته مساحة غير مسبقة من حرية الرأي والتعبير بمعناها الواسع كما أسقط الرقابة واحتكار الدولة للإعلام وأطاح بوزارة الإعلام ذاتها، وفرض التعددية الإعلامية.⁴⁹ ذلك أن سقوط نظام بن علي أسهم في تكريس حرية التعبير الفردي والجماعي؛ إذ تعرف تونس طفرة من العناوين لعشرات الجرائد والصحف الإخبارية تكتب وتصدر بكل حرية، كما رفعت الرقابة -وليس التجسس- على الأنترنت وعلى المكتوب في ميدان الإعلام المسموع والمرئي، فرضت كذلك مساحات للحرية وتأسست إذاعات وقنوات جديدة حرة.⁵⁰

فلقد شهدت تونس عقب ثورتها طفرة في المجال الإعلامي، تُرجعت بتضاعف المؤسسات الإعلامية في القطاع السمعي والبصري والمكتوب والإلكتروني. حيث تنتمي هذه المؤسسات الصحفية لمختلف الأطياف السياسية الحزبية والمستقلة على حد سواء، وبلغ عددها التقريبي 39 قناة تلفزيونية وقرابة 50 إذاعة و229 صحيفة بين يومية وأسبوعية وشهرية، بالمقارنة مع عددها قبل 2011 الذي لم تتجاوز فيه وسائل الإعلام 4 قنوات و14 إذاعة وفي حدود 30 صحيفة.⁵¹ كما رفعت منذ الثورة كل أشكال الرقابة، بما فيها تلك التي سلطت بشكل متواصل على الأنترنت، مما يترجم خياراً سياسياً لا رجعة فيه يقضي باحترام مختلف أشكال التعبير، ويؤكد الاعتراف بمكانة التكنولوجيات الحديثة ودورها في الثورة التونسية.⁵²

لقد تم إطلاق أول قناة فضائية في العهد الجديد تحمل اسم "صوت الناس" برأسمال خاص، وتعد هذه القناة أول قناة مستقلة في تونس، كما تحولت القنوات التلفزيونية بعد الثورة إلى منبر حوار فاستضافت

شخصيات سياسية ومتقنين في تظاهرة ديمقراطية من الحوار المدني بخصوص النظام السابق والحالي ومستقبل البلاد.⁵³

إن التجربة الديمقراطية على مستوى الإعلام في تونس بدأت تبرز للعيان من خلال تحريرها من سلطة الخطاب الرسمي، وبصورة أدق لقد وجد الإعلاميون أنفسهم في حرج أما تواجد الإعلام الافتراضي الموازي فما كان منهم إلا أن تخلصوا شيئاً فشيئاً من الطرق التقليدية في كتابة الخبر واختياره، ولقد بات الإعلام يساهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطن كما يساهم في الضغط على صانعي القرار السياسي.⁵⁴ حيث يضطلع الإعلام بأحد أهم عمليات الحفاظ على الثورة من خلال عملية الإصلاح، وإعادة بناء النظام، فالإعلام هو أحد أهم المفاصل مثل أجهزة الأمن والدولة والبنوك والوزارات المختلفة، فالإعلام إذا لم يكن مقتنعاً بقيم الديمقراطية، ويقوم فقط باسترضاء النظام الجديد وتملقه لا يمكنه مرافقة صيرورة البناء الديمقراطي بشكل بناء.⁵⁵

كما برزت عقب الثورة حالة من الانفلات الإعلامي فتعددت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، واتسع مجال حرية التفكير والتعبير اتساعاً غير مسبوق. غير أن عدم وجود قانون منظم للقطاع الإعلامي ساهم في نشأة كتابات مروجية للتعصب ولمنطق الإقصاء والتخوين، وجاء في تقرير أعدته المجموعة العربية لرصد الإعلام أن: "الإعلام التونسي بات يضطلع بدور التحريض وتنمية مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف أطراف الشعب التونسي. وورد في التقرير أيضاً أن القنوات التلفزيونية والإذاعية تحولت إلى أبواق حزبية تروج خطاباً مشتملاً على التخوين والتكفير والقذف"⁵⁶. كما أشار ذات التقرير بأن الصحف الناطقة باللغة العربية نشرت نحو 90% من خطابات الكراهية في حين اكتفت مثيلتها الناطقة بالفرنسية بالنسبة المتبقية. واشتملت حوالي 13% من هذه الخطابات دعوات ضمنية أو صريحة إلى العنف. كما أن أكثر من 58% من المادة التي تضمنت خطابات الكراهية تعلقت على نحو مباشر أو غير مباشر بمحوري الأحزاب والدين⁵⁷. وبذلك ساهم الخطاب الإعلامي التحريضي في تغذية أسباب الاحتقان الاجتماعي والعنف السياسي.

لكن في المقابل أظهر الانفتاح الثقافي للمجتمع التونسي على وسائل الاتصال ومضامينها؛ دغمائية التصور القائل بأن المجتمعات العربية المحكومة بالاستبداد والتخلف السياسي وهشاشة المجتمع المدني - لا تمتلك سبل تغيير هذا الوضع أو الحد منه-، وهذا ما يحيله واقع التطورات التي شهدتها تونس ومساهمة وسائل الاتصال والإعلام في ثورتها.⁵⁸

إن المتابع للشأن الإعلامي التونسي يستشف الحرية التي أصبح يتنفسها الإعلام بعد سنوات الخنق الطويلة التي مارسها نظام بن علي باحتكاره وسائل الإعلام أو من خلال الانتهاكات التي طالت الصحفيين في عهده، إذ أن أوضاع الصحافة التونسية قد تحسنت كثيرا وتطورت إيجابيا خاصة بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011، ويعتقد الإعلاميون أن السلطة الحاكمة الآن لها إرادة قوية في توسيع هامش حرية الإعلام.⁵⁹

وعلى العموم يمكن القول أن الإعلام في تونس قد شهد تغييرات جذرية منذ بدء الثورة، إذ هو ابتعد عن المحتوى المقيد الذي كان في السابق، والذي يحاكي خط الدولة، وأصبح يقدم الآن إنتاجا متنوعا. ثم إن الإطار القانوني ومؤسسات الدولة التي تنظم شؤون هذه الصناعة، لازالت تشهد عملية إصلاح، والأهم أن الصحفيين أصبحوا الآن قادرين على اختبار الصحافة السياسية مباشرة من المصدر.⁶⁰

هذا ما جعل تونس تحتل المرتبة الأولى عربياً في التصنيف العالمي لحرية الصحافة 2019 والثانية والسبعين عالمياً . ("تقرير منظمة مراسلون بلا حدود"، 2019)

خاتمة:

إجمالاً لما سبقا يمكن القول أن للإعلام أدواراً ووظائف متعددة تشمل جميعاً لنواحي المتصلة بالحياة المجتمعية، ولعل أكثرها أهمية في هذا المجال هو الدور السياسي وارتباطها الوثيق بالدعم الذي يقدمه للثورات والحركات الاحتجاجية، من خلال الآليات التي تساعد في مجابهة أنظمة الحكم.

إن خصوصية الثورة التونسية وتفرداها يجعل أن منها نموذجا ثوريا مميّزا في القرن الـ 21، ومن خلل استقرار وضع الإعلام ف يتونس قبل الثورة يظهر جليا خضوعه للسلطة، ومعاناته من جملة القيود المفروضة آنذاك والرقابة على المضامين الإعلامية وكذا انتهاك اتحرية التعبير والرأي التآثرت على القطاع ومنتسبيه، لتقرز الثورة التونسية واقعا إعلاميا جديدا اتسم بتنوع المؤسسات والفضاءات الإعلامية فيظل حرية نسبية كانت نتاج اللاحث وأسهم بقي انتعاشا لمشهد الإعلامي بشقيها لتقليدي والإلكتروني، فقد أسهمت الثورة بمنطقها الديمقراطي في دعم المنظومة الإعلامية في البلد، كما دعم الإعلام الثورة التي لاتزال قيد التشكل وساهم في الحفاظ على مكتسباتها ورصد انحرافاتاها.

الهوامش:

¹ - Jean-Mariecottret ,gouvernants et gouvernés,(Paris : presse universitaire de France ,1993),p34.

²- Fred Siebert, "Four Theories of the Press" (USA :University of Illinois press,1984), p01.

³ - مجموعة مؤلفين، "ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات"، (قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1 ، 2012)، ص 308-309.

⁴ - نفس المرجع، ص 309.

⁵ - نفس المرجع ، ص 200-201.

⁶ - توفيق المديني، "المشهد السياسي التونسي بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية"، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 157 ، 2015

متاح على الرابط <https://www.wahdaislamyia.org/issues/157/tmadini.htm>

⁷ - مقال بعنوان: "ترجمة لبعض وثائق ويكيليكس حول تونس"، الحوار نت، متاح على الرابط: <https://www.turess.com/alhiwar/12146>

⁸ - فاضل بليش، "الإصلاحات المؤسساتية بتونس ما بعد 14 جانفي 2011: إصلاح الإعلام العمومي التونسي"، دراسة مقدمة إلى ورشة عمل: إصلاح مؤسسات الدولة في تونس ومصر واليمن، (تونس: 29-30 أوت 2014)، متاح على الرابط: <http://www.med-media.eu/ar>

⁹ - عمر سمير خلف، "إشكاليات قطاع الإعلام في دول الربيع العربي: نموذج مصر وتونس واليمن"، (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات، دط، 2015)، ص 2.

¹⁰ - عبد الكريم العبدلوي وآخرون، "الإعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة"، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، د ط، 2006)، ص 21.

¹¹ - هيثم مناع، "مزاعم دولة القانون في تونس"، (باريس: المؤسسة العربية الأوربية للنشر (أوراب)، ط 3، 2009)، ص 16.

¹² - محمد فايز فرحات ، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس"، (مصر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، دط، 2005)، ص 187.

¹³ - عبد الحليم موساوي، "التعاطي الإعلامي مع الثورات العربية قراءة في التحديات المهنية والأخلاقية"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 01، (2012)، ص 122.

¹⁴ - عباس عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس"، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008)، ص 144.

- ¹⁵ - أسماء بن جبارة، "دور مواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" في الثورة التونسية"، متاح على الرابط: <http://saoudelmawla.blogspot.com>
- ¹⁶ - هاجر مطيري ومنى خضر، "الإعلام التونسي بعد الثورة.. الحرية الحبيسة"، مجلة مدى الإعلام، العدد السابع، (جوان 2012)، ص 46.
- ¹⁷ - رئاسة الجمهورية التونسية، "منظومة الدعاية تحت حكم بن علي -الكتاب الأسود-"، (تونس، دط، 2013)، ص 234.
- ¹⁸ - عصام الدين محمد حسن وآخرون، "جذور الثورة حقوق الإنسان في العالم العربي التقرير السنوي 2010"، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2011)، ص 170.
- ¹⁹ - "لجنة تمديد السلطة تقتك بحرية الصحافة في تونس"، بيان صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 18 جويلية 2010، متاح على الرابط: <http://www.anhri.net/?p=9208>
- ²⁰ - "مصادرة صحيفة معارضة في تونس"، بيان صادر عن لجنة حماية الصحفيين، بتاريخ 19 جويلية 2010، متاح على الرابط: <http://cpj.org/ar/2010/07/014966.php>
- ²¹ - رمزي المنياوي، "الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة و الفوضى"، (دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2012)، ص 211.
- ²² - علي الصالح مولى، "المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011 (تأملات سياقية في الحرية والاستبداد)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، (شتاء 2012)، ص 163.
- ²³ - "تقرير مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس التابعة لإيفكس"، 2005، متاح على الرابط: <http://anhri.net/ifex/wsis/05/tunisa4.shtml>
- ²⁴ - مجموعة مؤلفين، "الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية"، (قطر: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014)، ص 87.
- ²⁵ - Malek Khadhraoui, "Tunisie les cyberflics doublent leur effectif et se lâchent sur facebook!", sur le site: <https://nawaat.org/portail/2009/09/25/tunisie-les-cyberflics-doublent-leur-effectif-et-se-lachent-sur-facebook/>
- ²⁶ - سعيد الحسين عبدولي، "في سوسيولوجيا "الثورات العربية" من خلال الثالث الزمني: محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر التغير (الحدود والتناقضات)"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، (جوان 2015)، ص 230.

²⁷ - نبيل عبد الفتاح، "النخب والثورة الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية"، (مصر: دار العين للنشر، ط1، 2013)، ص259.

²⁸ - حسن محمد الزين، "الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير"، (بيروت: دار القلم الجديد، ط1، 2013)، ص246.

²⁹ - شاكراً أنصاري، "تأملات في الثورة التونسية وأسبابها ومستقبلها"، متاح على الرابط: <http://alarab.qa/story/140134>

³⁰ - محمد علي الكبسي، "كيمياء الربيع العربي والتونسي"، (بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص62-63.

³¹ - إبراهيم اسماعيل، "الإعلام المعاصر وسائله مهاراته تأثيراته أخلاقياته"، (قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط1، 2014)، ص234.

³² - خير الدين حسيب، "الربيع العربي: نحو الية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، (أفريل 2012) متاح على الرابط:

http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine.php

³³ - محمد علي الكبسي، مرجع سابق، ص61-62.

³⁴ - مارك لينش، "شرح أسباب الانتفاضات العربية - منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط"، تر هالة سنو، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2016)، ص149-150.

³⁵ - مجموعة مؤلفين، الثورة التونسية القادحة المحلّية تحت مجهر العلوم الإنسانية، (بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص25.

³⁶ - العربي صديقي، "تونس: ثورة المواطنة ثورة بلا رأس"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دط، 2011)، ص16.

³⁷ - دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، (أفريل 2011)، متاح على الرابط:

http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aarabic/arabic_articles/Arab_Rev/Arabic_Change_Motives.htm

- ³⁸ - نديم منصوري، " دور الإعلام التواصلي الجديد في تحريك الثورات العربية "، جريدة الأخبار، العدد 1670، 2012/03/28، ص 05.
- ³⁹ - محمد سعدي، "الحراك العربي: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتغيير"، متاح على الرابط: www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session.../sadi.doc
- ⁴⁰ - يحيى اليحياوي، "فايسبوك والانتفاضات العربية"، متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/7/27>
- ⁴¹ - عبد الله الزين الحيدري، "الإعلام الجديد: النظام والفوضى"، المجلة العربية للإعلام والاتصال، العدد 06، (2010)، ص 40.
- ⁴² - عمراني كربوسة، "المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن .. أي دور؟"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، (سبتمبر 2014)، ص 158-159.
- ⁴³ - أميرة محمد سيد أحمد، "الإعلام الرقمي والحراك السياسي"، (الإمارات: دار الكتاب الجامعي، ط1، 2015)، ص 14.
- ⁴⁴ - فايزة يخلف، "الثورات العربية بين مسوغات الإعلام التقليدي وسلطة الاتصال الشبكي"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 1، (2012)، ص 73.
- ⁴⁵ - مجموعة مؤلفين، "ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات"، مرجع سابق، ص 307-308.
- ⁴⁶ - العربي العربي، "مستقبل الإعلام بين التطور التكنولوجي وصناعة التغيير"، مجلة المفكر، العدد 10، (جانفي 2014)، ص 242.
- ⁴⁷ - بشري جميل الراوي، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير/مدخل نظري"، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 98، (2012)، ص 101.
- ⁴⁸ - أحمد السيد كردي، "أهمية الدور الإعلامي في التنمية المستدامة"، متاح على الرابط: <http://yomgedid.kenanaonline.com>
- ⁴⁹ - مجموعة مؤلفين، "مشهد التغيير في الوطن العربي ثلاثون شهرا من الإصاار" - تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الوطن العربي (2011-2013) -"، (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، دط، 2013)، ص 108.

⁵⁰ - مجموعة مؤلفين، "الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية"، نفس المرجع، ص 96.

⁵¹ - يامنة القابسي، "مشهد الإعلام التونسي في الصيف السادس على الثورة"، متاح على الرابط: <https://ijnet.org/ar/blog>

⁵² - تقرير وطني مقدم بموجب الفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16 تونس، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ص 19.

⁵³ - عزمي بشار، "الثورة التونسية المجيدة بنية ثور قوصير وورثتها من خلال يومياتها"، (الدوحة : المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص 310-311.

⁵⁴ - نعيمة الرياحي، "الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة"، (تونس: دار نقوش عربية، ط1، 2013)، ص 100.

⁵⁵ - عزمي بشار، مرجع سابق، ص 311.

⁵⁶ - أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، مجلة سياسات عربية، العدد 06، (جانفي 2014)، ص 15.

⁵⁷ - المجموعة العربية لرصد الإعلام، "تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية"، متاح على الرابط: <https://www.babnet.net/rttdetail-70904.asp>

⁵⁸ - مجموعة مؤلفين، "الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية"، مرجع سابق، ص 201.

⁵⁹ - وفاء الرهوني، "الربيع العربي وحرية الإعلام: هل من ربيع إعلامي في دول الربيع العربي؟"، متاح على الرابط: <https://aafaqcenter.com/index.php/post/1402>

⁶⁰ - فاطمة العيساوي، "الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية"، متاح على الرابط: <http://carnegie-mec.org/2012/07/10/ar-pub-48923>